

المجاورة في اللغة العربية

أ.م.د. مجيد خير الله راهي الزامل

من مظاهر حياة اللغة وميلها لليسر والسهولة تأثر الالفاظ بعضها ببعض بسبب المجاورة، لمجرد استحسان لفظي دون علاقة لذلك بالمعنى، والمجاورة: ظاهرة صوتية، نحوية، صرفية، وقد ظهر هذا المصطلح عند النحويين منذ بداية تدوين علوم العربية فهذا سيبويه يقول: ((وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا حُجْرُ ضَبِّ خَرِبٍ، ونحوه))^١ ونجد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) يفرد له باباً سماه ((باب المجاورة)) وجعله على ضربين: احدهما تجاور الالفاظ، والآخر تجاور الاحوال^٢. وجعل ابو البقاء العكبري ((ت ٦١٦ هـ)) باباً ساق فيه امثلة كثيرة للحمل على الجوار اذ قال: ((والجوار باب مشهور عندهم في الاعراب، وقلب الحروف بعضها الى بعض، والتأنيث وغير ذلك))^٣ وتبعه أيضاً ابن هشام (ت ٧٦١) بقوله ان الشيء يعطي حكم الشيء اذا جاوره^٤، في حين ذكر السيوطي أمثلة متعددة للجوار^٥ وسماه بعض اللغويين المزوجة، فقد وضع ابن فارس كتاباً تحت هذا العنوان، ساق فيه الكثير من الامثلة التي تدرج تحت باب المجاورة. كما سماه اصحاب المعجمات العربية في مواضع مختلفة: الازدواج والمزوجة، فقال الجوهري (ت حوالي ٤٠٠ هـ): يقال: تعسا له ونكسا وانما هو نكس بالضم، وانما فتح هنا للازدواج^٦. وفي تاج العروس للزبيدي (١٢٠٥ هـ): وأما قوله (ص) لزائرات القبور: ((ارجعن مأزورات غير مأجورات))^٧، أي آثامات، والقياس: موزورات، فانه للازدواج^٨. وقسمت البحث على ثلاثة مباحث، كان الاول منها: المجاورة بسبب الحركات، والثاني المجاورة في الصرف، وتحدثت في المبحث الثالث عن المجاورة في النحو.

المبحث الاول: المجاورة بسبب الحركات

تقتضي المجاورة تغيير بنية الكلمة احياناً بالفتح او الكسر او الضم او السكون لتتفق مع كلمة اخرى لتحقيق المجاورة الصوتية، ومن ذلك: قول العرب: جاء بالضَّيْحِ والرَّيْحِ، والضَّيْحُ: الشمس، وجاء بالضَّيْحِ والريِّحِ، أي جاء بالمال الكثير، والضَّيْحُ أصله الضَّحُّ، وانما حركت الضاد بالكسرة الطويلة لتتفق مع الكلمة التي بعدها: الريِّح^٩.

وفي ديوان الادب: ومن امثالهم: السَّراح من النَّجاح، والسَّراح بفتح السين الاسم من التسريح، وضبطه السَّراح بكسر السين، فُتحت في هذه الكلمة لتوائم كلمة النجاح^{١٠}، ويرى اللغويون أن كل فعل جاء على وزن ((فَعَلَ)) مكسور العين، وعينه من احرف الحلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعاً لكسر العين: نحو نعم وبئس^{١١}. ومن المجاورة ان همزة الوصل في الافعال مكسورة دائماً الا اذا كان الحرف الثالث مضموماً فتضمها وذلك قولك: اُكْتُبْ، انتصر، استغفر، وذلك أنك جعلت حركة الهمزة متسقة مع حركة الحرف الثالث، وهي الضمة، اذ

لم يكن بينهما الا ساكن فكهروا الانتقال من الساكن الى الضم، وارادوا المجانسة بسبب المجاورة^{١٢} ، ويروي لنا ابن جني في المحتسب أن بعض العرب قرؤوا ((الحمد لله)) بضم الدال واللام، كما قرأ بعضهم ((الحمد لله)) بكسرهما، فأتبعوا احد الصوتين الاخر، فصارت ((الحمد لله)) كعُتُق، طُنُب، و((الحمد لله)) كابل واطل^{١٣} للمجانسة والمجاورة والاتباع.

ومن المجاورة في الحركات أن من العرب من يحرك آخر الكلمة بحركة ما قبلها، فان كان ما قبلها مفتوحا فتحوها، وان كان ما قبلها مضموما ضموها، وان كان ما قبلها مكسورا كسروها. وذلك قولك : شُدْ، وَعَضْ، وفِرَّ يا فتى واقشَعِرْ، واستَبَدَّ، واجتَرَّ، واحمَرَّ، وضارَّ فكلمة (شُدْ) ضم آخرها اتباعا ومجانسة لحركة اولهما، وكذلك كلمة (عَضْ) وكلمة (فِرَّ) حركتا بحركتين تجانسان حركة أولهما، وهذا يقال لبقية الكلمات (اقشعر، واستبد، واجتر، واحمار)، فكسر اخر الكلمتين الاوليين مجانسة ومواءمة للكسرة السابقة، وفتح اخر الكلمتين الاخيريين لأن اخرهما فتحة، ومن ذلك قولهم: غُضَّ الطَّرْفُ بفتح الضاد اتباعا لحركة الطاء المشددة وهي الفتحة^{١٤} ومن ذلك قول ابن دريد (ت ٣٧٠هـ) نقول ما سمعت له جرسا اذا أفردت، فاذا قلت: ما سمعت له حسا ولا جرساً كسرت الجيم من كلمة (جرس) للاتباع أي كسروا فاتبعوا اللفظ^{١٥} بسبب المجاورة.

ومن قوله تعالى: (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات)^{١٦} قرأ بعضهم المحصنات بضم الصاد، ووجه ذلك في اللغة هو تحقيق المجاورة بين الميم والصاد، وفي ذلك يقول ابو حيان: وضم الصاد اتباعا لضم الميم، كما قالو (مَنْتِن) ولم يعتمدوا بالحاجز؛ لأنه ساكن، فهو حاجز غير حصين^{١٧} وفي قوله تعالى : (وصدّوا عن السبيل)^{١٨} قرأ بعضهم (وصدّوا عن السبيل) بكسر الصاد، ووجهها أن اصله (صُدِّدوا) بضم الصاد وكسر الدال، ثم كسرت الصاد اتباعا ومحاذاة للدال، ثم ادغما فقالوا: (صُدُّوا)^{١٩} ومن المجاورة في الحركات قولهم: مَنَعَ يَمْنَعُ، وصَنَعَ يصْنَعُ، وَفَتَحَ يَفْتَحُ، لأن الاصل في المضارع ان تختلف حركة عينه عنها في الماضي ولذا يقال: نَظَرَ يَنْظُرُ، ضَرَبَ يَضْرِبُ، فما كان ماضيه على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، فان مضارعه يكون بضم العين أو بكسرها، ولا يأتي المضارع بفتح العين الا اذا كانت عين الفعل او لامه حرفا حلقيا ليتحقق الاتفاق والاتساق لأنهم شابهوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، اذ كان موضوعا منه مخرج الالف التي منها الفتحة.^{٢٠}

ويقول ابو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) فيمن قرأ: (والسما ذات الحَبْك) ^{٢١} بكسر الحاء وضم الباء من كلمة الحَبْك. ان هذا مما اتبع فيه حركة الحاء لحركة تاء (ذات) في الكسر، ولا يعتبر بالساكن حاجز غير حصين^{٢٢} أما قراءة كسر الباء مع كسر الحاء (الحَبْك) فوجهها ان يكون الاصل حبكا بكسر الحاء وسكون الباء ثم حركت الباء بالكسر اتباعا لحركة الحاء بسبب مجاورة الكسرة لها^{٢٣} ومن ذلك أيضا قراءة بعضهم في قوله تعالى (علام

الغُيُوب) ^{٢٤} بكسر الغين ووجهها أنه لما اجتمع ضمتان وياء وواو استنقلوا ذلك، فحولوا ضمة الغين كسرة للتناسب مع الياء ونظير ذلك: شيوخ، وبيوت، وجيوب، بكسر الشين والباء والجيم من هذه الكلمات ^{٢٥}، ومنه قوله تعالى: (إنها ترمي بشرراً كالقَصَر) ^{٢٦} بتحريك الصاد لمجاورة الكلمة السابقة لها شرراً. ^{٢٧}

المجاورة في الصرف

الاعلال بالقلب

ويكون ذلك بقلب احد احرف الكلمة الى حرف اخر لتصبح الكلمة في مجموع حروفها منسجمة مع كلمة قبلها او بعدها، فمن ذلك قلب الواو همزة في قوله (ص): (ارجعن مأزورات غير مأجورات) ^{٢٨} فكلمة مأزورات الاصل فيها موزورات لأنها مأخوذة من الوزر، فقلبت الواو فيها همزة لأجل المجاورة، فأصبحت (مأزورات) لأنهم قابلوا الموزور بالمأجور ليأثلف اللفظان ^{٢٩}.

ومن ذلك قولهم: صِيم في ((صَوْم)) فقلبوا الواو ياء لأنهم أرادوا التآخي تشبيهاً ومجاورة لباب (عصي)، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): ((قولهم: صِيم في صَوْم، وَفِيم في قَوْم، وَقَوْل، وَفِيم في نَوْم، لما كانت الياء اخف عليهم وكانت بعد بعد ضمة، شبهوها بقولهم (عُتِي في عتو، وجثي في جثو، وعصي في عصو،... وكلما تباعدت من اخر الحرف بعد شبهها وقويت، وترك ذلك فيها) ^{٣٠}. وقال ابن جني: (فمنه مجاورة العين للام بحملها على حكمها، وذلك قولهم في صِيم، الا تراه، قال انهم شبهوا باب صَوْم بباب عصي، فقلبه بعضهم)) ^{٣١}. وهذا يعني ان عين الكلمة في (صَوْم) لما اشبهت اللام في (عصي) بقربها ومجاورتها للطرف قلبت ياء حملا على المجاورة، وهو واضح من كلام سيبويه: كلما تباعدت من اخر الحرف بعد شبهها، فلم يقلبوا الواو ياء في (زوار) و(صوام) لعدم مجاورتهما الطرف، وبعدها عن مشابهة (عصي) و(عتي) والمتأمل في القولين يمكن ان يرى أن سبب الاعلال في كلمة (عصي) و(عتي) و(صِيم) هو سبب صرفي تتطلبه سهولة النطق واليسر في الكلام، فلأجل الخفة في نطق هذه الكلمات قلبنا الواو في هذه الكلمات ياء للمجانسة والتخفيف، فالأصل في (عصي) (عُصُو) على وزن (فُعُول) فيصعب علينا اخراج هذه الاصوات المكونة لهذه الكلمة من الفم والنطق بها، فقلبت الواو الثانية (ياء) لوقوعها آخر اسم معرب قبلها ضمة، اذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة اصلية، فصارت (عُصُوِي) ثم قلبت الواو ياء بسبب اجتماعهما، وكانت السابقة منهما ساكنة ثم ادغمت الياء الاولى في الثانية، فاصبحت (عُصِي) بضميتين على الحرفين الاول والثاني، فكسرت الصاد لمناسبة الياء المجاورة، وكذلك العين للمجاورة والمجانسة. ولنا أن نسأل اين وجه الشبه بين (صِيم) و(عصي) حتى يحكم بالمجاورة بينهما؟

أقول: ان سبب الاعلال في هاتين الكلمتين هو صوتي لأجل التخفيف، لأن العرب تميل الى الخفة واليسر في كلامها، وتبتعد عن الثقل والتعقيد فالياء اخف من الواو، واذا كان ثمة مجاورة فهي في الكلمة الواحدة كما رأينا ذلك في (عصي) و(عتي) فما حصل فيهما من تناسق في الاصوات والحروف كان مراعاة للمجاورة بين مكوناتها الصوتية.

ومن الامثلة على المجاورة قلب الواو ياء في وزن (أفعل) المجموع جمع تكسير قلة للتكسير اذا كانت لامه واوا نحو: دلة وأدل، وجرو وأجر، والاصل فيهما أدلّ وأجرّ، فلما انكسر ما قبل الواو فيهما، وهي اللام والراء قلبت ياء فصار اللفظ بهما (أجري، وأدلي) لتناسب الياء فيهما الكسرة المجاورة، ولأجل التخفيف في لفظ هذه الكلمات وتجنب الثقل في نطقها، ثم أعلت اعلال قاضي، فصار اللفظ (أجر، وأدل) قال العكبري (ت ٦١٦) ((والعلة فيه أن خروجه على الاصل مستثقل لاجتماع الضمة والواو ، وكونها طرفا، وطريق الابدال أن ابدلوا من الضمة كسرة، فوُقت الواو بعد الكسرة فجذتها الى جنسها وهو الياء))^{٣٢}

ومما جاء على ذلك (عتي) والاصل فيه (عُتُو) فقلبت ضمة التاء كسرة، فابدل من الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اللفظ (عُتُو)، ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها بعد ياء وكسرة فصار اللفظ (عُتَي) ثم كسرت العين اتباعا^{٣٣}. ومن باب الاعلال بسبب المجاورة: أننا اذا جمعنا كلمة (أول) قلنا: أوائل، والاصل (أواول) قلبت الواو الثانية همزة لوقوع الف التكسير بين واوين، والواو الثانية مجاورة للطرف فاصبحت (أوائل) للتخفيف وسهولة النطق، والتخلص من الثقل الذي سببه اجتماع واوين في صيغة منتهى الجموع، ومجاورة هذه الواو للطرف، قال العكبري: ((اذا وقعت الف التكسير واوين وجاورت الواو الطرف أبدلت همزة كقولك في جمع (أول: أوائل))^{٣٤}، وقد علل العكبري هذا القلب في وجهين، الاول: لما اجتمعت ثلاثة احرف معتلة غيروا احدها فرارا من الثقل وكانت الواو الاخيرة أولى بالتغيير لمجاورتها الطرف، الثاني: ان الواو لو وقعت طرفا لغيرت، فكذلك اذا جاورته (لأن الجار يحكم عليه بحكم المجرور))^{٣٥}.

ومن ذلك قلب الواو ياء في (مرضيّ) ونحوه، لأجل التناسق بين احرف الكلمة، والتخلص من اجتماع واوين تسبقهما ضمة، لأن الاصل (مرضُو) على وزن (مفعول) قلبت الواو الاخيرة ياء لوقوعها في اخر اسم معرب آخره واو مسبوقه بضم، فاصبح اللفظ (مرضُوي) ثم قلبت الواو التي في الوسط ياء لاجتماعها مع الياء، والسابق منهما ساكن، وادغمت الياء في الياء فاصبح اللفظ (مَرْضُي) ثم كسر ما قبل الياء للمجانسة والمجاورة فاصبح اللفظ (مَرْضِي)، قال تعالى: (ارجعي الى ربك راضية مرضية)^{٣٦}. ومثله (مقوي)، الاصل فيه (مقوُو) على مفعول، فاستثقلوا اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت الواو الاخيرة ياء، لكونها واقعة في آخر اسم معرب ينتهي بالواو المسبوقه بضمة، فصار اللفظ (مقووي) ثم قلبت الواو المتوسطة ياء لاجتماعها مع الياء

والسابق منهما ساكن، وادغمت الياء في الياء، فقالوا (مقوِّي)، ثم قلبت ضمة الواو كسرة لمجاورتها الياء، فصار اللفظ (مقوِّي)^{٣٧}.

ومن الاعلال بالحذف ما حصل من تغيير في كلمة (يرمون) فالاصل فيها (يرميون) استثقلت الضمة على الياء، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ (يرمُون)، ثم ضمت الميم لتتناسب الواو لمجاورتها لها، فقالوا: (يرمُون)^{٣٨}. ويمكن ان نقول ان ما حصل من اعلان وتغيير في هذه الامثلة يؤكد ميل العربية الى السهولة واليسر في نطق الفاظها وتأثر هذه الالفاظ بعضها ببعض بسبب المجاورة.

المجاورة في النحو

١- التتابع:

اختلف النحاة في وقوع الحمل على الجوار في التتابع، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الاول: هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة، فهم يجيزون الجر على الجوار مطلقا، حيث يرونها وجها في العربية وان خالف الاصل الذي درجت عليه ضوابط النحو وقواعده في التتابع، لأن التابع يكون مجاريا في الاعراب لمتبوعه^{٣٩}.

قال سيبويه: ((ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام (هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ) فالوجه الرفع وهو كلام اكثر العرب وافصحهم، وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي اضيف الى الضب، فجرّوه لأنه نكرة كالضب... ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد))^{٤٠}، وقال الفراء في قوله تعالى: (اِسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)^{٤١}: ((وان نويت ان تجعل (عاصف) من نعت الرِّيح خاصة فلما جاء بعد اليوم اتبعته اعراب اليوم وذلك من كلام العرب ان يتبعوا الخفض خفض اذا اشبهه)) يعني ان كلمة (عاصف) ليس نعتا ل(يوم) وانما هي نعت ل(الريح)، والاصل فيها الرفع، وجرت لمجاورة المجرور^{٤٢}.

ومن الامثلة على ذلك قوله تعالى: (عَذَابٌ يَوْمٍ مَّحِيْطٍ)^{٤٣}، فاليوم ليس بمحيط، انما المحيط هو العذاب، وكان حق كلمة (محيط) الرفع، ولكن الجر هنا لمجاورة (يوم)^{٤٤}، ومنه قوله تعالى: (ان الله هو الرّزّاق ذو القوة المتين)^{٤٥} في قراءة من جر (المتين)، وهو صفة ل(ذو)، والاصل فيه الرفع، لكنه جرّ لمجاورته (القوة)^{٤٦}، ومنه قول الشاعر:

كأن ثبيرا في عرّانين وبله كبيرا أناس في بجاد مزمل^{٤٧}

بجر كلمة (مزمل) للمجاورة، لأنها مجاورة لكلمة أناس تقديرا لا ل(بجاد) والتقدير كبير أناس مزمل في بجاد. K^{٤٨} وقال الشاعر:

ثُريكَ سُنَّةٌ وجهٍ غير معرفةٍ ملساءَ ليس بها خالٌ ولا تَدْبُ^{٤٩}.

ف(غير) صفة ل(سنة) والاصل فيها ان تكون منصوبة، لكنها جرت بسبب مجاورتها كلمة (وجه) المجرورة.^{٥٠} ومن الجر على الجوار في باب العطف قوله تعالى: (يا أيُّها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين)^{٥١} في قراءة من قرأ بجر (أرجلكم) اذ الاصل ان الارجل تغسل، لذلك جعلوها في المعنى معطوفة على وجوهكم فحقها النصب الا ان الجر كانت حملا على المجاورة ل(رؤوسكم)^{٥٢}. ومنه قوله تعالى: (يطوف عليهم ولدان مخلدون، بأكواب وأباريق وكأس من معين، لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون، ولحم طير مما يشتهون، وحُورٍ عِين)^{٥٣}، فيمن جر (حور عِين)، فان العطف حقيقة على: (ولدان مخلدون) لا على (أكواب وأباريق) اذ ليس المعنى المراد أن الولدان يطوفون عليهم بالحر، وانما كان الجر لأجل المجاورة.^{٥٤} ومن ذلك قوله تعالى: (لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين حتى تأتيتهم البينة)^{٥٥}، ف(المشركين) مجرور بالجوار وحقه الرفع لأنه في المعنى معطوف على اسم (يكن)^{٥٦}، وقال الشاعر:

يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والجلس^{٥٧}

برواية الرفع في (الضامر)، والشاهد فيه جر (الرحل) للمجاورة وحقه الرفع للعطف على الضامر، لكنه جر بسبب مجاورته لكلمة (العنس).^{٥٨} ومنه قول العرب المشهور: (هذا جحر ضبٌ خرب)، اذ الاصل في خرب الرفع، وعليه أكثر الروايات لأنه صفة للجحر لا للضب، لكنه جر لمجاورة المجرور وهو (الضب)^{٥٩}.

المذهب الثاني: هو مذهب الزمخشري وابن هشام، وهما يجيزان الجر على الجوار، وقد قصره على باب النعت، ولا يجيزانه في باب العطف وبخاصة عطف النسق، فقال الزمخشري في قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) ((قرأ جماعة (وارجلكم) بالنصب فدل على ان الارجل مغسولة فان قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها بحكم المسح؟ قلت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها))^{٦٠} فجعل الجر هنا حقيقة بالعطف على المجرور لا لتأثير المجاور لحكمة سامية أرادها المعنى.

ونقل ابن هشام تأويلين يستبعد فيهما أن يكون الحمل هنا للمجاورة، لأن خفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حيز بين الاسمين ومبطل للمجاورة فقال: ((احدهما أن المسح هنا الغسل، قال ابو علي: حكى لنا من لا يُنْهَم أن ابا زيد قال: المسح خفيف الغسل ليقصد في صب الماء عليهما؛ اذا كانتا مظنة للاسراف، والثاني: ان المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقة انه مسح للخف

الذي على الرجل، والسنة بينت ذلك^{٦١}، ثم رجح هذا الرأي معتمدا على ثلاثة امور " احدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه، والثاني: أنه اذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والايدي؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة اجنبية، وهو (وامسحوا برؤوسكم)، واذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل بالاجنبي، والاصل الا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة، الثالث: أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى".^{٦٢}

المذهب الثالث: وهو مذهب ابن جني، وقد خالف فيه اصحاب هذين المذهبين، اذ منع الجر على الجوار مطلقا، فقال في الشاهد الذي احتج به النحاة على هذه المسألة (هذا جحر ضب خرب) ما نصه: ((فما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم والى آخر هذا الوقت ما رأيته انا في قولهم (هذا جحر ضب خرب)، فهذا يتناوله آخر عن اول وتال عن ماض على انه غلط من العرب لا يختلفون ولا يتوقفون وانه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره اليه... وتلخيص هذا أن اصله "هذا جحر ضبّ خرب جحره"، فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وان كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه. فتجري (قائما) وصفا على رجل، وان كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره... فلما كان اصله كذلك حذف الجحر المضاف الى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب)، وان كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا))^{٦٣}، ويمثل ذلك قال في قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا في عراني وبله كبير أناس في بجاد مزمل^{٦٤}

فقال: لأنه أراد مزمل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم مفعول.^{٦٥}

ومن المعاصرين من رفض الجر على الجوار عباس حسن فكان أشد النحاة معارضة ورفضاً لمثل هذه الاساليب، وعدم الاخذ بها، معللا ذلك بأن الداعي لعدم قبولها، والابتعاد عن اتخاذها دليلا هو ورودها في أمثلة قليلة جدا وبعضها مشكوك فيه، اذ قال: (والحق ان هذا النوع من الضبط سبب المجاورة كالنوع الاخر الذي سببه التوهم جديران بالاهمال وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات اليهما مطلقا)^{٦٦}.

ولو القينا نظرة فاحصة على هذه المذاهب الثلاثة يمكن لنا أن نرجح المذهب الاول وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة اذ اجازوا الجر على الجوار مطلقا بوصفه ظاهرة من ظواهر العربية وان خالف الاصل في مجارة التابع لمتبوعه، فقد وردت عن العرب شواهد وامثلة كثيرة يمكن الاطمئنان اليها بوجود هذه الظاهرة في العربية، فبسبب كثرة المسموع عن العرب وهذه الكثرة تسوغ لنا قبول مثل هذا النوع من التخريج، أما اذا اخذنا

برأي القائلين بمنعه فأن ذلك يوجب التقدير في مجموعة غير قليلة من الشواهد والامثلة التي رويت عن العرب فمنها شواهد قرآنية رويت عن قراء مشهورين في القراءات القرآنية، ومنها ابیات لشعراء من الطبقات الاولى الذين يحتج بشعرهم في ابواب النحو واللغة، وهناك أمثلة رواها اصحاب المصنفات الكبيرة، فضلا عن ان هذه التقديرات لا داعي لها بوجود أوجه أخرى لا تحتل التقدير، لأن عدم التقدير خير من التقدير.

٢- التنازع في العمل:

التنازع معناه أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى، فاذا كان معك فعلا، والمعمول فيه لفظ واحد، وصح عمل كل واحد منهما نحو: (ضربني وضربت زيدا)^{٦٧} ففي ذلك خلاف بين النحويين، اذ يرى البصريون أن الاولى بالعمل هو الثاني، مستدلين على ذلك بالنقل والقياس، فأما النقل فهو كثير ومنه قوله تعالى: (أتوني أفرغ عليه قطرا)^{٦٨}، فأعمل الفعل الثاني فنصب كلمة (قطرا) ، ولو أعمل الفعل الاول (أتوني) لقال: أفرغه، ومنه ايضا قوله تعالى: (هاؤم اقرؤوا كتابيه)^{٦٩} ف (كتابي)مفعول به للفعل (اقرؤوا)، وليس للفعل (هاؤم)، اذ لو كان منصوبا به لقال: اقرؤوه^{٧٠}، أما القياس فقالوا ان الثاني أولى بالعمل لأنه أقرب الى المعمول من الاول، يدل على ذلك أن المجاورة توجب كثيرا من احكام الثاني للاول، والاول للثاني.^{٧١}

وذهب الكوفيون الى أن اعمال الفعل الاول أولى بدليل النقل والقياس، فأما النقل فقول الشاعر:

فلو أني ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال^{٧٢}

فأعمل الفعل الاول، ولو أعمل الثاني لنصب كلمة (قليل)، وهذا لم يروه احد من العلماء^{٧٣} وأما القياس فهو أن الفعل الاول سابق الفعل الثاني، وهو يصلح للعمل كالفعل الثاني، ولما كان مبدوء به كان اعماله أولى وارجح لقوة الابتداء به، والعناية به، وان لم يظهر عمله، وجب الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا، وهذا ليس بجائز، فلا يجوز قولنا: ضرب غلافه زيدا، لأن جمهور العلماء منعوا عودة الضمير على المتأخر لفظا ورتبة، فلم يجيزوه لما فيه من ضعف ومخالفة للقياس^{٧٤}.

والم تأمل في هذين المذهبين يمكن له أن يرجح مذهب البصريين، اذ جعلوا الثاني أولى بالعمل من الاول في مثل قولنا: (ضربني وضربت زيدا) ونحوه، لأن الفعل الثاني هو أقرب الى المعمول من الفعل الاول، ومجاور له، وهذا القرب يقتضي ارجحية المجاور، الا ترى قولهم: (الشمس طلعت) فلم يجيزوا حذف التاء، لأن الضمير المستتر في الفعل العائد على الشمس قد جاور ذلك الفعل، وكذلك قولنا: (قامت هند) لا يجوز فيه حذف التاء، لكننا لو فصلنا بين الفعل والفاعل لجاز حذف التاء كقولنا: (جاءنا هند) وما كان ذلك الا لأجل المجاورة.^{٧٥} ومما يعضد ما ذهبنا اليه قول العرب: (خَشَنَتْ بَصَدْرُهُ وَصَدْرُ زَيْدٍ) بجر كلمة (صدر) الثانية عطفًا على المجرور

قبلها مع أن حرف الجر أضعف من الفعل وليس بقوته، ولم ينصبوها بالفعل مع قوته، ولو كان الاول اولى بالفعل لنصبوا المعطوف بالفعل (خشنت)، لقوته بالتقدم وكونه فعلا.^{٧٦}

وإذا قالوا: ان تقدم العامل يقتضي أن يكون له معمول فاننا نقول: ان اقتضاء العامل الثاني لمعموله أشد وأكثر بسبب المجاورة والقرب منه، وقد أجرت العرب كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني الاول في المعنى كقولهم: (هذا جحر ضب خرب)، وقولهم: (اني لآتية بالغدايا والعشايا) والغداة لا تجمع على (غدايا) ولكن جاز ذلك للتناسق والتآخي مع كلمة العشايا^{٧٧}، لأن العرب تختار مطابقة الالفاظ، وتحرص على تحقيق الانسجام فيما بينهما وتختار حمل الشيء على ما يجاوره لتحقيق تقارب تلك الالفاظ بعضها مع بعض، وخلاصة القول أن الفعل الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الاول وليس في اعماله دون الفعل الاول نقص في المعنى، فكان اعماله اولى.

٣- العامل في جواب الشرط: لا يخفى على أحد أن جملة الشرط تتكون من أداة الشرط وفعل الشرط الذي يعتبر المتكلم تحقق مدلوله ووقوع معناه شرط لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه، وجواب الشرط الذي لا يمكن أن يتحقق عند المتكلم ويحصل الا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله نحو: ((ان تزرع تحصد))، ف(ان) أداة الشرط و(تزرع) فعل الشرط مجزوم، و(تحصد): جواب الشرط مجزوم، واختلف النحاة في العامل في جواب الشرط فذهب اكثر البصريين الى أن العامل في فعل الشرط وجوابه هو أداة الشرط، لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل فب جواب الشرط^{٧٨} وذهب بعضهم الى ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، لأن فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف الشرط يقتضي الجواب، فلما اقتضياه معا عملا فيه معا^{٧٩} وذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط مجزوم على الجوار، لأنه مجاور لفعل الشرط، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار، كقوله تعالى: (لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين)^{٨٠}، ووجه الدليل أنه قال: (والمشركين) بالجر على الجوار، وان كان معطوفا على (الذين) الواقع اسما لـ(يكن)^{٨١}، ونظرة فاحصة الى هذه المذاهب يمكن ان نقول ان أداة الشرط هي العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط عند لأنه مجاور له، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به، كتسخين النار للماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين انما حصل عند وجودها، وليس بهما، لأنه حصل بالنار وحدها فكذلك عملت أداة الشرط في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط^{٨٢}، ولا يمكن قبول رأي البصريين لأن العامل في فعل الشرط وجوابه هو حرف الشرط، لأن الحروف الجازمة ضعيفة لا تقوى على العمل في شيئين^{٨٣}، أما من قال أن أداة الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فلا يخلو من ضعف لأن فعل الشرط فعل، والاصل في الفعل أن لا يعمل.

الهوامش

- ^١ - الكتاب ٦٧/١.
- ^٢ - ينظر الخصائص ٢٢٢/٣
- ^٣ - التبيان ٤٢٣ / ١
- ^٤ - ينظر مغني اللبيب ٧٨٨/٢
- ^٥ - ينظر الاشباه والنظائر ١٧٧/١ - ١٨٠
- ^٦ - الصحاح ((نكس))
- ^٧ - سنن ابن ماجه باب الجنائز ٥٠.
- ^٨ - التاج ((وزر))
- ^٩ - ينظر اللسان ((ضح))
- ^{١٠} - ينظر ديوان الادب ٣٧٦ / ١ ((فَعَال))
- ^{١١} - ينظر الاشباه والنظائر ١٤/١
- ^{١٢} - الكتاب ٢ / ٢٩٤، والخصائص ٢ / ١٤٥.
- ^{١٣} - ينظر المحتسب ١ / ٣٧ وما بعدها.
- ^{١٤} - ينظر الكتاب ٣ / ٥٢٣ - ٥٣٣ وشرح المفصل ٤ / ٥٩٤.
- ^{١٥} - ينظر جمهرة اللغة (جرس) واللسان (جرس)
- ^{١٦} - النساء ٢٥.
- ^{١٧} - ينظر البحر المحيط ٣ / ٢١٤.
- ^{١٨} - الرعد ٣٣.
- ^{١٩} - ينظر البحر المحيط ٥ / ٣١٧.
- ^{٢٠} - ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٢ - ٥٣٣، وشرح المفصلا ٤ / ٥٩٤
- ^{٢١} - الذاريات ٧.
- ^{٢٢} - ينظر البحر المحيط ٨ / ١٣٤
- ^{٢٣} - ينظر الحجة لأبن خالويه ٢١٩.
- ^{٢٤} - سبأ ٤٨.
- ^{٢٥} - ينظر البحر المحيط ٦ / ٢٧.
- ^{٢٦} - المرسلات ٢٢.
- ^{٢٧} - ينظر الاشباه والنظائر ١ / ١٧.

- ٢٨- ينظر سنن ابن ماجة باب الجنائز ٥٠.
- ٢٩- ينظر التبيان ٤٢٣/١، واللسان (وزر)، والتاج (وزر)
- ٣٠- الكتاب ٣٦٢/٤-٣٦٣.
- ٣١- الخصائص: ٢٢٢/٣-٢٢٣.
- ٣٢- اللباب ٢/ ٣٢٠.
- ٣٣- ينظر نفسه ٢/٣٢٣.
- ٣٤- التبيان ٤٢٣/١
- ٣٥- نفسه ٤٢٣/١.
- ٣٦- الفجر ٢٨.
- ٣٧- ينظر شرح الشافية للرضي ١٧١/٣، وحاشية الصبان ٤٥٨/٤-٤٥٩.
- ٣٨- ينظر شرح الشافية للجار بردي ٣١٢.
- ٣٩- ينظر الكتاب ٤٣٦/١-٤٣٧، والمقتضب ٧٣/٤-٧٤ والمغني ٦٨٣/٢.
- ٤٠- الكتاب ٤٣٦/١.
- ٤١- ابراهيم ١٨.
- ٤٢- ينظر معاني القرآن ٧٣/٢.
- ٤٣- هود ٨٤.
- ٤٤- ينظر البحر المحيط ٣٥١/٣.
- ٤٥- الذاريات ٥٨.
- ٤٦- ينظر شرح التسهيل ١٧٠/٣.
- ٤٧- البيت لأمرئ القيس ينظر ديوانه ٢٥.
- ٤٨- ينظر شرح الرضي على الكافية ٦٠/٣.
- ٤٩- البيت لذي الرمة ينظر ديوانه ٢٩.
- ٥٠- ينظر شرح التسهيل ١٧٠/٣.
- ٥١- المائدة ٦.
- ٥٢- ينظر مغني اللبيب ٦٨٣/٢.
- ٥٣- الواقعة ١٧-٢٢.
- ٥٤- ينظر مغني اللبيب ٦٨٣/٢.
- ٥٥- البينة ١.
- ٥٦- ينظر الخصائص ٢٢٥/٣.
- ٥٧- البيت لخالد ابن المهاجر ينظر الكتاب ١٩٠/٢ والمقتضب ٢٢٣/٤ وخزانة الادب ٣٢٩-٣٣٢.
- ٥٨- ينظر الكتاب ١٩٠/٢ والمقتضب ٢٢٣/٤.
- ٥٩- ينظر الخصائص ٢٢٣/٣ والمغني ٦٨٢/٢.
- ٦٠- ينظر الكشف ٥٩٨-٥٩٩، والمغني ٦٨٣/٢.
- ٦١- ينظر شرح شذور الذهب ٣٣٢.

- ٦٢- شذور الذهب ٣٣٢.
- ٦٣- الخصائص ١٩٢/١-١٩٣.
- ٦٤- ينظر ديوانه ٢٥.
- ٦٥- ينظر الخصائص ٢٢٤/٣.
- ٦٦- النحو الوافي ٣٣٨ وينظر ٨/٣.
- ٦٧- ينظر حاشية الصبان ١٤٢/٢.
- ٦٨- الكهف ٩٦.
- ٦٩- الحاقة ١٩.
- ٧٠- ينظر التبيين ١٥٣.
- ٧١- ينظر الكتاب ٧٣/١-٧٤ والانصاف ٩٢/١ والتبيين ٢٥٤.
- ٧٢- البيت لأمرئ القيس بن حجر الكندي، ينظر ديوانه ٣٩.
- ٧٣- ينظر الانصاف ٨٣/١-٨٥ والتبيين ٢٥٤.
- ٧٤- ينظر الانصاف ٣٨/١-٨٤ والتبيين ٢٥٦ وحاشية الصبان ٨٤-٨٥.
- ٧٥- ينظر التبيين ٢٥٤.
- ٧٦- ينظر الانصاف ٩٢/١ والتبيين ٢٥٤.
- ٧٧- ينظر الانصاف ٩٢/١ والتبيين ٢٥٧-٢٥٨، والاشباه والنظائر ١٥٧/١-١٥٨.
- ٧٨- ينظر الانصاف ٦٠٢/٢-٦٠٨.
- ٧٩- ينظر اسرار العربية ٣٣٧ واللباب في علل البناء والاعراب ٥١/٢.
- ٨٠- البيئة ١.
- ٨١- ينظر الانصاف ٦٠٢/٢.
- ٨٢- ينظر الانصاف ٦٠٢/٢.
- ٨٣- ينظر اسرار العربية ٣٣٨.

المصادر والمراجع

- ١- أدب الكاتب، ابن قتيبة (ابو محمد عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٣٦م.
- ٢- اساس البلاغة، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ) بيروت، ١٩٧٩م.
- ٣- اسرار العربية، الانباري (ابو البركات عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- ٤- الاشباه والنظائر في النحو، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر ت ٩١١هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٣٥٩هـ.
- ٥- الامالي الشجرية، ابن الشجري (ضياء الدين ابو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ت ٥٤٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

- ٦- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٧- التبيان في اعراب القرآن، العكبري (محب الدين عبد الله بن الحسين ابو البقاء العكبري ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٩٧٦م.
- ٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٩- تفسير البحر المحيط، ابو حيان (اثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي ت ٧٤٥هـ)، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- ١٠- جمهرة اللغة، ابن دريد (محمد بن الحسن ت ٣٢١هـ)، طبعة جديدة بالافوسيت، مكتبة المثنى، بغداد.
- ١١- حاشية الصبان على شرح الاشموني (الصبان احمد بن محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ)، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٧٤.
- ١٢- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ابو عبد الله الحسن بن احمد ت ٣٧٠هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٧م.
- ١٣- خزنة الادب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادى ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.
- ١٤- الخصائص، ابن جني (ابو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- ١٥- ديوان امرؤ القيس بن حجر الكندي، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالاعلم الشنتمري، اعتنى بتصحيحه ابن ابي شنب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م.
- ١٦- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي ت ١١٧هـ) شرح الامام ابي نصر احمد بن حاتم الباهلي صاحب الاصمعي رواية الامام ابي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور عبد القدوس ابي صالح، مطبعة طربين، دمشق ١٩٧٢م.
- ١٧- شرح الشافعية، الجار بردي (فخر الدين ابو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف ت ٧٤٦هـ)، القسم الاول من مجموعة الشافعية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٨م.
- ١٨- شرح الشافعية، الرضي الاسترابادي (محمد بن الحسنت ت ٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- ١٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، القاهرة.
- ٢٠- شرح كتاب سيبويه، السيرافي (ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨هـ) تحقيق احمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٢١- شرح المفصل لابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (ابو نصر اسماعيل بن حماد ت في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧م.
- ٢٣- الكتاب، سيبويه (ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٤- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٢٥- اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري، تحقيق عبد الاله نبهان، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- ٢٦- لسان العرب، ابن منظور (ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م.

- ٢٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنه، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٢٨- معاني القرآن للفراء (ابو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ) تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- ٢٩- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٣٠- المقتضب، المبرد (ابو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

